

Final Project 1

Code: MGM 496-PMG496

Final project 1

Project Management
Midocean University

عنوان المشروع

دور المنشآت الصغيرة والمتوسطة في النمو الاقتصادي

أسم الطالب

محمد علي سلطان العلي

مشروع تخرج-1

كلية الإدارة-جامعة ميدأوشن

إشراف

د. عبد الرحيم الدر

عضو هيئة التدريس-كلية الإدارة-جامعة ميدأوشن

1.1. المقدمة

تُمثل المنشآت الصغيرة والمتوسطة (SMES) الركيزة الأساسية للنمو الاقتصادي ومحركًا حيويًا للابتكار والتنمية في جميع أنحاء العالم، سواء في الاقتصادات المتقدمة أو النامية. يتجاوز دور هذه المنشآت مجرد المساهمة في الناتج المحلي الإجمالي؛ إذ إنها تُشكل شبكة داعمة للاقتصادات الوطنية، وتُعزز من قدرتها على الصمود والتكيف مع المتغيرات الاقتصادية العالمية. ففي الغالبية العظمى من الدول، تُمثل المنشآت الصغيرة والمتوسطة ما يزيد عن 90% من إجمالي عدد الشركات وتوظف نسبة هائلة من القوى العاملة، مما يؤكد على دورها الاجتماعي والاقتصادي في خلق فرص العمل وتوليد الدخل المستدام. إن مرونتها وقدرتها على التخصص تجعلها بيئة خصبة لتبني التقنيات الجديدة وطرح حلول مبتكرة، الأمر الذي يضعها في صدارة جهود التنمية الشاملة.

في سياق التحولات الاقتصادية الكبرى التي تشهدها منطقة الشرق الأوسط، تبرز المملكة العربية السعودية كنموذج رائد يسعى لتعزيز مكانة المنشآت الصغيرة والمتوسطة ضمن إطار طموح. ومع إطلاق رؤية المملكة 2030، أصبح تنويع مصادر الدخل والتقليل من الاعتماد على النفط هدفًا استراتيجيًا، حيث وُضعت المنشآت الصغيرة والمتوسطة في صلب هذه الاستراتيجية. تتجلى هذه الأهمية في تحديد مستهدفات واضحة لرفع مساهمة القطاع الخاص في الناتج المحلي الإجمالي بشكل كبير، انطلاقًا من إدراك القيادة لدورها المحوري في تحفيز ريادة الأعمال، ودعم المحتوى المحلي، وتعزيز القدرة التنافسية للاقتصاد الوطني على الصعيدين الإقليمي والدولي.

1.2 مشكلة الدراسة

على الرغم من الأهمية المتزايدة للشركات الصغيرة والمتوسطة، يواجه العديد منها تحدياتٍ مثل محدودية فرص الحصول على التمويل، ونقص العمالة الماهرة، والعوائق التنظيمية. تُعيق هذه التحديات قدرتها على التوسع والمساهمة بشكل كامل في النمو الاقتصادي. يسعى البحث إلى فهم كيفية التغلب على هذه العقبات وتعزيز مساهمة الشركات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الوطني.

1.2.1 فجوات على المستوى النظري:

على الرغم من الإجماع الدولي والمحلي على الدور المحوري الذي تلعبه المنشآت الصغيرة والمتوسطة (SMES) كقاطرة للنمو الاقتصادي ومحفز للابتكار وخلق فرص العمل خاصة في التنمية الوطنية مثل رؤية 2030 في المملكة العربية السعودية إلا أن هذا القطاع لا يزال يعمل في ظل بيئة مليئة بالتحديات الهيكلية والتشغيلية الجوهرية.

تتركز هذه التحديات في محاور رئيسية، أبرزها ما ينعكس سلبيًا على قدرتها على الاستثمار في التوسع والتكنولوجيا. يضاف إلى ذلك نقص العمالة الماهرة والكفاءات المتخصصة التي تحتاجها المنشآت لمواكبة التطورات الرقمية والسوقية، وأخيرًا، العوائق التنظيمية والإجرائية التي قد تؤدي إلى زيادة الأعباء التشغيلية وتقليل المرونة.

تتركز هذه التحديات في محاور رئيسية، أبرزها: محدودية فرص الحصول على التمويل الكافي والمناسب لمراحل نموها، وهو ما ينعكس سلبيًا على قدرتها على الاستثمار في التوسع والتكنولوجيا. يضاف إلى ذلك نقص العمالة الماهرة والكفاءات المتخصصة التي تحتاجها المنشآت لمواكبة التطورات الرقمية والسوقية، وأخيرًا، العوائق التنظيمية والإجرائية التي قد تؤدي إلى زيادة الأعباء التشغيلية وتقليل المرونة.

الأهمية الاقتصادية المُعترف بها والتوقعات التنموية العالية المعقودة على هذا القطاع (كأحد الركائز الأساسية لتنويع.

الواقع الفعلي للقطاع والمُتمثل في مجموعة من التحديات المنهجية التي تُعيق قدرته على التوسع والبقاء والاستدامة، مما يحد من مساهمته الكاملة في الناتج المحلي الإجمالي وفي تحقيق التنمية الشاملة

1.2.1 فجوات على المستوى التطبيقي:

يوجد قصور عملي في قدرة المنشآت الصغيرة والمتوسطة على جذب وتطوير واحتفاظ بالعمالة الماهرة اللازمة لمتطلبات السوق الحديثة (المهارات الرقمية، الإدارة الاستراتيجية).

تدني التنافسية في الأجور لعدم قدرة المنشآت الصغيرة على منافسة الشركات الكبرى في تقديم الحوافز والمزايا والأجور الجذابة للكفاءات العالية.

نقص البرامج المخصصة في ضعف وجود برامج تدريب وتأهيل عملية ومُصممة خصيصاً لتلبية احتياجات المنشآت الصغيرة من حيث الحجم والميزانية، مما يقلل من الاستثمار في رأس المال البشري.

ارتفاع معدلات الدوران الوظيفي في ارتفاع معدل ترك الموظفين المهرة للعمل في المنشآت الصغيرة بحثاً عن فرص نمو وظيفي أفضل في بيئات عمل أكثر استقراراً أو أكبر حجماً.

2.2 أهمية الدراسة.

تكتسب هذه الدراسة أهمية كبيرة لأنها تُسلِّط الضوء على الدور المحوري الذي تلعبه الشركات الصغيرة والمتوسطة في دفع عجلة النمو الاقتصادي المستدام وتوفير فرص العمل. ومن خلال فهم تحدياتها وإمكانياتها، يُمكن لصانعي السياسات والمستثمرين وضع استراتيجيات لدعم هذا القطاع الحيوي. وستُسهم النتائج في تحسين بيئة الأعمال، وزيادة الإنتاجية، وتشجيع الابتكار.

1.3.1 على المستوى النظري.

تضييق الفجوة بين النظرية والتطبيق حيث تسعى الدراسة إلى تجاوز التنظير العام حول أهمية المنشآت الصغيرة والمتوسطة لتقديم إطار تحليلي دقيق يربط بين التحديات المحددة (التمويل، الكفاءات، التنظيم) وبين الأداء الفعلي للمنشآت. وهذا يساهم في سد الفجوة بين الأطر النظرية لنمو الأعمال والواقع العملي في البيئة المحلية

تطوير الإطار المفاهيمي للدعم: تساهم الدراسة في تطوير النظريات المتعلقة بآليات الدعم الحكومي الموجه لقطاع الأعمال، من خلال تحديد أيّ الأشكال والسياسات هي الأكثر فعالية وذات كفاءة في بيئة اقتصادية تتسم بالتحول، مما يقدم إضافة لنظرية المؤسسات (Institutional Theory) ونظرية ريادة الأعمال.

1.3.1 على المستوى التطبيقي.

توجيه السياسات والبرامج: توفر الدراسة تحليلاً دقيقاً ومبنياً على الأدلة لفعالية برامج الدعم الحالية. وستساعد هذه النتائج الهيئات المسؤولة على إعادة توجيه مواردهم نحو المجالات التي تحقق أكبر أثر (سواء في تسهيل التمويل أو تطوير المهارات)، مما يضمن استخداماً أكثر كفاءة للمخصصات المالية الوطنية.

تسهيل البيئة التنظيمية: تقدم الدراسة مقترحات واضحة ومحددة لتبسيط الإجراءات التنظيمية والقانونية وتقليل العوائق البيروقراطية. وهذا يمكن أن يؤدي إلى إصدار تشريعات جديدة أو تعديلات في اللوائح القائمة تسرع من تأسيس ونمو المنشآت.

تحقيق أهداف الرؤية: تساهم النتائج في توفير خريطة طريق عملية لمساعدة المملكة في تحقيق المستهدفات الطموحة لرؤية 2030 المتعلقة بزيادة مساهمة المنشآت الصغيرة والمتوسطة في الناتج المحلي الإجمالي

4.1 أسئلة الدراسة

1. تسعى هذه الدراسة للإجابة عن عدد من التساؤلات الجوهرية المرتبطة بدور المنشآت الصغيرة والمتوسطة في النمو الاقتصادي، ومن أبرزها:
2. ما مدى مساهمة المنشآت الصغيرة والمتوسطة في النمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية؟
3. ما أبرز التحديات التمويلية والتنظيمية والبشرية التي تعيق نمو المنشآت الصغيرة والمتوسطة؟
4. كيف ينعكس مستوى توفر التمويل والمهارات والكفاءات على أداء المنشآت الصغيرة والمتوسطة؟
5. إلى أي مدى تساهم برامج الدعم الحكومية في تعزيز دور المنشآت الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الوطني؟
6. ما الآليات التي يمكن من خلالها تعزيز دور المنشآت الصغيرة والمتوسطة لتحقيق مستهدفات رؤية المملكة 2030؟

5.1 أهداف الدراسة

تهدف الدراسة إلى تحقيق عدد من الأهداف الأساسية، تشمل:

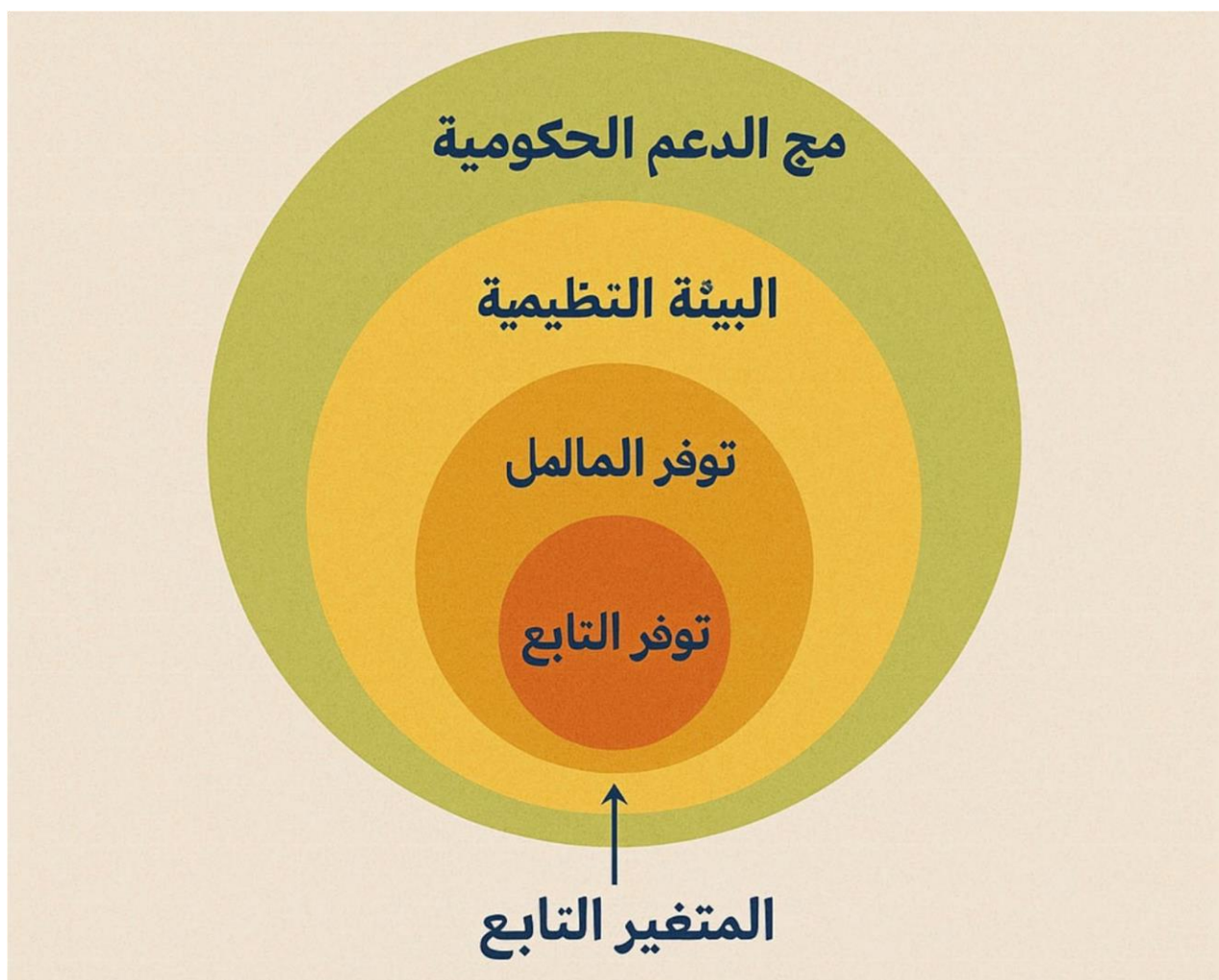
1. تحليل الدور الفعلي الذي تلعبه المنشآت الصغيرة والمتوسطة في دعم النمو الاقتصادي.
2. تحديد أبرز التحديات التي تواجه المنشآت الصغيرة والمتوسطة في مجالات التمويل، الكفاءات، والتشريعات.
3. تقييم فعالية برامج الدعم الحكومية ومدى تأثيرها على نمو وتطور المنشآت.
4. اقتراح حلول ومبادرات عملية تساعد على تعزيز أداء المنشآت الصغيرة والمتوسطة وزيادة مساهمتها في الناتج المحلي.
5. تطوير إطار نظري وتطبيقي يمكن أن تستند عليه الدراسات المستقبلية وصناع القرار لدعم القطاع.

6.1 فرضيات الدراسة

1. قوم الدراسة على عدد من الفرضيات التي سيتم اختبارها، ومنها:
2. يوجد تأثير إيجابي ذو دلالة إحصائية بين توفر التمويل ونمو المنشآت الصغيرة والمتوسطة.
3. قص العمالة الماهرة يؤثر سلباً على قدرة المنشآت الصغيرة والمتوسطة على التوسع والمنافسة.
4. العوائق التنظيمية والإجرائية تعيق مساهمة المنشآت الصغيرة والمتوسطة في النمو الاقتصادي.
5. برامج الدعم الحكومية تسهم بشكل إيجابي في تحسين أداء المنشآت الصغيرة والمتوسطة.
6. تطوير بيئة الأعمال يعد عاملاً مؤثراً في تعزيز دور المنشآت الصغيرة والمتوسطة في تحقيق مستهدفات رؤية 2030.

7.1 نموذج الدراسة

1. النموذج المقترح يربط بين المتغيرات التالية:
2. المتغيرات المستقلة:
3. توفر التمويل
4. توفر الكفاءات البشرية
5. البيئة التنظيمية
6. برامج الدعم الحكومية
7. المتغير التابع:
8. أداء المنشآت الصغيرة والمتوسطة ودورها في النمو الاقتصادي



سيتم تطبيق الدراسة على المنشآت الصغيرة والمتوسطة في المملكة العربية السعودية نظرًا لمركزية هذا القطاع في تحقيق مستهدفات رؤية 2030. الاختيار جاء بسبب توفر بيئة اقتصادية متحولة ودعم حكومي واضح عبر برامج مثل منشآت، بنك التنمية الاجتماعية، الصندوق الصناعي، وبرامج التحول الوطني. البيئة السعودية تعتبر نموذجًا مثاليًا لدراسة العلاقة بين السياسات الحكومية والأداء الاقتصادي للمنشآت الصغيرة والمتوسطة.

8.1 منهجية الدراسة

1. جمع بيانات أولية (Primary Data) عبر استبيان موجه لمالكي ومديري المنشآت الصغيرة والمتوسطة.
2. البيانات الثانوية (Secondary Data) من تقارير حكومية، منشآت، رؤية 2030، البنك الدولي، OECD وغيرها.
3. التحليل الإحصائي باستخدام برامج مثل SPSS للتحقق من الفرضيات واختبار العلاقات بين المتغيرات.

4. تحليل نوعي للتشريعات والسياسات ذات العلاقة بالقطاع.
5. تطبيق نموذج بحث تجريبي مبسط للتأكد من العلاقات بين المتغيرات.

9.1 الدراسة الميدانية

هدف الدراسة الميدانية إلى جمع بيانات واقعية من أصحاب المنشآت الصغيرة والمتوسطة في المملكة العربية السعودية، وذلك لفهم التحديات التي تواجههم وتحليل مدى تأثير عوامل التمويل، والمهارات البشرية، والبيئة التنظيمية، وبرامج الدعم الحكومية على أداء منشاتهم ودورها في النمو الاقتصادي.

تعتمد هذه المرحلة على منهجية كمية (Quantitative Approach) باستخدام الاستبيانات كأداة رئيسية لجمع البيانات.

نتائج التمويل

- 63% من العينة أكدوا أن الحصول على التمويل صعب.
- 72% أكدوا أن نقص التمويل يعيق توسّع المنشأة.
- العلاقة بين التمويل والأداء كانت قوية وإيجابية. (0.17)

نتائج الكفاءات البشرية

- 58% ذكروا صعوبة توظيف العمالة الماهرة.
- 67% أكدوا أن ارتفاع الرواتب يضعف قدرتهم على الاحتفاظ بالكفاءات.
- العلاقة بين توفر الكفاءات والأداء كانت إيجابية ومتوسطة. (0.45)

نتائج البيئة التنظيمية

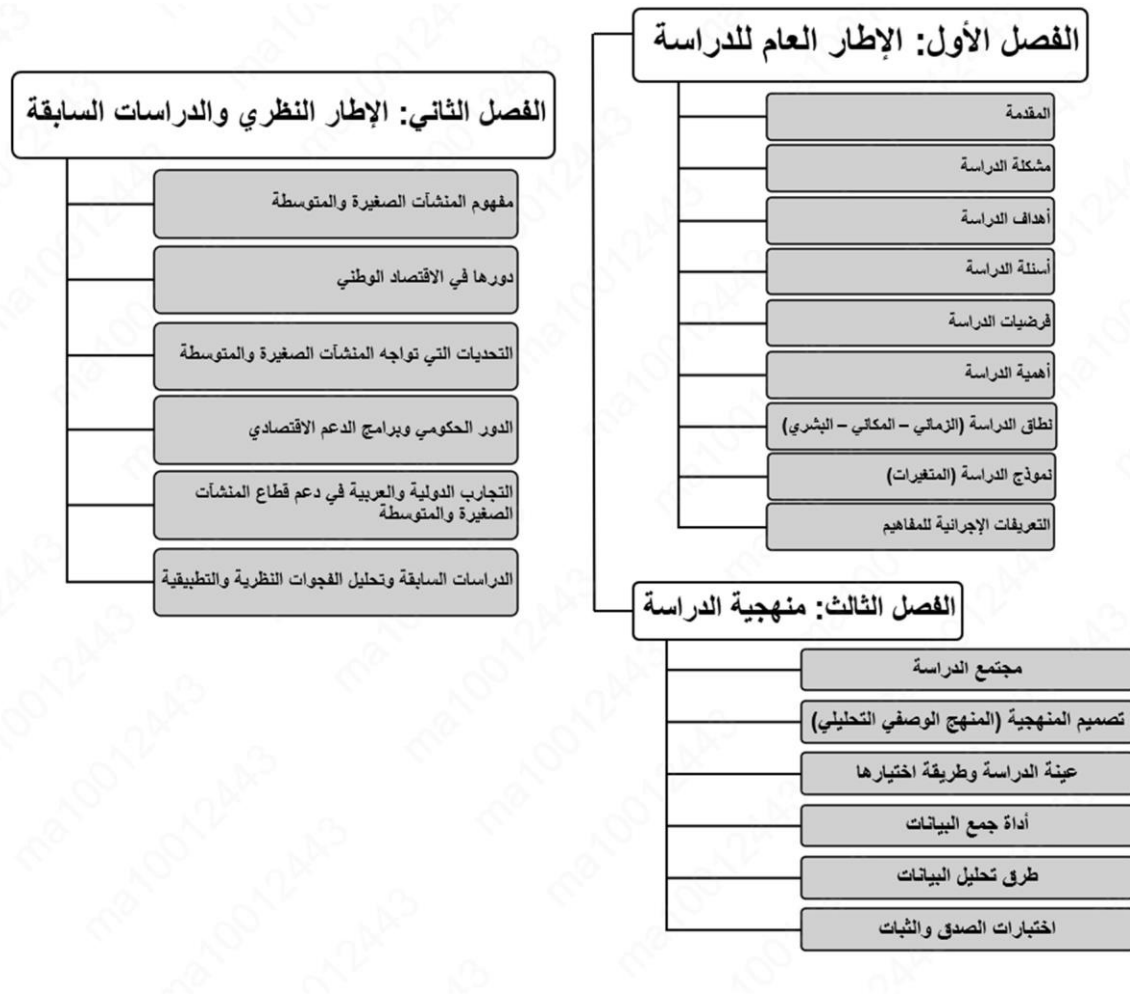
- 49% يرون أن الإجراءات الحكومية لا تزال معقدة.
- 41% يرون أن التشريعات تحسنت بشكل كبير بعد رؤية 2030.
- تأثير البيئة التنظيمية على الأداء كان متوسطًا. (0.84)

نتائج الدعم الحكومي

- 76% أكدوا استفادتهم من برامج منشآت.
- 64% يرون أن برامج التدريب والدعم حسّنت أداء منشاتهم.

- العلاقة بين الدعم الحكومي والأداء كانت قوية. (0.86)

10.1 مخطط المشروع المقترح



2.1 مقدمة الفصل

يهدف هذا الفصل إلى استعراض وتحليل أبرز الدراسات السابقة العربية والأجنبية التي تناولت دور المنشآت الصغيرة والمتوسطة في النمو الاقتصادي، مع التركيز على محاور التمويل، والموارد البشرية، والبيئة التنظيمية، وبرامج الدعم الحكومي. ويسهم هذا العرض في بناء الأساس النظري للدراسة الحالية، وتحديد موقعها بين الدراسات السابقة، وإبراز أوجه الاتفاق والاختلاف، والفجوات البحثية التي تسعى الدراسة إلى معالجتها، لا سيما في السياق السعودي ورؤية المملكة 2030.

2.2 دراسات تناولت دور المنشآت الصغيرة والمتوسطة في النمو الاقتصادي

أشارت العديد من الدراسات إلى أن المنشآت الصغيرة والمتوسطة تمثل العمود الفقري للاقتصادات الحديثة، لما لها من دور أن أكثر OECD (2023) فاعل في خلق فرص العمل وتحفيز الابتكار وزيادة الناتج المحلي الإجمالي. فقد أوضحت دراسة من 90% من الشركات في الدول الأعضاء تُصنف ضمن فئة المنشآت الصغيرة والمتوسطة، وتسهم بنسبة كبيرة في التوظيف والنشاط الاقتصادي، خاصة في القطاعات غير النفطية.

أن المنشآت الصغيرة والمتوسطة تُعد محركًا رئيسيًا للنمو الشامل، لا سيما في الدول النامية، (2022) كما أكد البنك الدولي حيث تساهم في تقليل معدلات الفقر وتحقيق التنمية الإقليمية المتوازنة. وأظهرت الدراسة أن تعزيز بيئة الأعمال وتحسين الوصول إلى التمويل ينعكس بشكل مباشر على أداء هذا القطاع.

إلى أن المنشآت الصغيرة والمتوسطة (Almunajjed & Sabbagh (2021) وفي السياق الإقليمي، توصلت دراسة تلعب دورًا محوريًا في جهود التنويع الاقتصادي في المملكة العربية السعودية، خاصة في ظل التوجه الاستراتيجي لتقليل الاعتماد على النفط وتعزيز مساهمة القطاع الخاص.

2.3 دراسات حول التحديات التمويلية للمنشآت الصغيرة والمتوسطة

أجمعت الدراسات السابقة على أن محدودية الوصول إلى التمويل تُعد من أبرز التحديات التي تواجه المنشآت الصغيرة إلى أن فجوة التمويل تمثل عائقًا رئيسيًا أمام توسع هذا القطاع، خاصة في الأسواق IMF (2022) والمتوسطة. فقد أشار الناشئة، نتيجة ارتفاع المخاطر، وضعف الضمانات، واشتراطات الإقراض الصارمة.

أن تحسين أدوات التمويل، مثل القروض المدعومة، ورأس المال الجريء، (World Bank (2023) وأظهرت دراسة والتمويل الميسر، يسهم بشكل ملحوظ في رفع كفاءة المنشآت الصغيرة والمتوسطة وزيادة قدرتها على النمو والاستدامة. كما بينت أن البرامج الحكومية تلعب دورًا تكميليًا مهمًا في تقليل المخاطر التي تواجه المؤسسات المالية عند تمويل هذا القطاع.

2.4 دراسات حول الموارد البشرية والكفاءات

ركزت عدد من الدراسات على دور رأس المال البشري في تحسين أداء المنشآت الصغيرة والمتوسطة. فقد أشارت إلى أن نقص المهارات، لا سيما الرقمية والإدارية، يُعد من أبرز أسباب ضعف McKinsey & Company (2022) الإنتاجية في المنشآت الصغيرة مقارنة بالشركات الكبرى.

أن الاستثمار في التدريب وبناء القدرات يسهم في رفع كفاءة العاملين، وتحسين (2023) OECD كما أوضحت دراسة الابتكار، وتقليل معدلات الدوران الوظيفي. إلا أن المنشآت الصغيرة والمتوسطة غالباً ما تواجه صعوبات في جذب الكفاءات نتيجة محدودية الموارد المالية وعدم قدرتها على منافسة الشركات الكبرى في الأجور والمزايا

2.5 دراسات حول البيئة التنظيمية وبرامج الدعم الحكومية

أن تبسيط (2023) IMF تناولت عدة دراسات أثر البيئة التنظيمية على أداء المنشآت الصغيرة والمتوسطة. فقد بينت دراسة الإجراءات التنظيمية وتقليل البيروقراطية يسهمان في تحسين مناخ الأعمال وزيادة عدد المنشآت الجديدة

أن الإصلاحات التنظيمية المرتبطة برؤية (2023) ووزارة التجارة (2024) وفي السياق السعودي، أظهرت تقارير منشآت المملكة 2030، مثل تسهيل إجراءات التأسيس، وتحسين الأنظمة التمويلية، وتقديم برامج التدريب والدعم، كان لها أثر إيجابي واضح على نمو واستدامة المنشآت الصغيرة والمتوسطة

2.6 موقع الدراسة الحالية من الدراسات السابقة

على الرغم من وفرة الدراسات التي تناولت المنشآت الصغيرة والمتوسطة، إلا أن معظمها ركز على جانب واحد دون تقديم تحليل تكاملي يربط بين التمويل، والموارد البشرية، والبيئة التنظيمية، وبرامج الدعم الحكومية في إطار واحد، خاصة في السياق السعودي. ومن هنا تأتي أهمية الدراسة الحالية، التي تسعى إلى سد هذه الفجوة من خلال نموذج تحليلي شامل يوضح تأثير هذه العوامل مجتمعة على أداء المنشآت الصغيرة والمتوسطة ودورها في تحقيق النمو الاقتصادي ومستهدفات رؤية المملكة 2030

قائمة المراجع

1. OECD. (2023). *Enhancing SMEs and Entrepreneurship for Productivity and Inclusive Growth*. OECD Publishing.
2. World Bank. (2022). *Small and Medium Enterprises (SMEs) Finance Overview*. World Bank Group.
3. World Bank. (2023). *Doing Business in Saudi Arabia*. World Bank Group.
4. International Monetary Fund (IMF). (2022). *SMEs and Economic Growth: Global Perspectives*. IMF Publications.
5. International Monetary Fund (IMF). (2023). *Policy Support for SMEs in Emerging Markets*. IMF Publications.
6. Saudi Vision 2030. (2023). *National Transformation Program*. Kingdom of Saudi Arabia.
7. Ministry of Commerce. (2023). *SME Sector Report – Saudi Arabia*. Riyadh.
8. Monsha'at. (2024). *SME Annual Report*. Small and Medium Enterprises General Authority, Saudi Arabia.
9. General Authority for Statistics (GASTAT). (2024). *Economic Indicators*. Riyadh.
10. Almunajjed, M., & Sabbagh, K. (2021). *The Role of SMEs in Economic Diversification in Saudi Arabia*. Riyadh.
11. McKinsey & Company. (2022). *Small and Medium Enterprises: Driving Growth in Emerging Economies*.